الأمم المتحدة

A/79/146

الجمعية العامة

Distr.: General
12 July 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البند 100 من جدول الأعمال المؤقت*

اســـتعراض تنفيذ التوصـــيات والمقررات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

مذكرة من الأمين العام

يحيل الأمين العام إلى الجمعية العامة طيّه تقرير مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع الســـلاح عن أنشطة المعهد للفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2023.

وأقرَّ مجلس أمناء المعهد التقرير في 25 حزيران/يونيه 2024 في نيويورك، في الدورة الثانية والثمانين للمجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح.

وقد اعترف مجلس الأمناء بتأثير أبحاث المعهد وازدياد منزلته العالمية والحاجة الملحة لطلب زيادة الإعانة المالية لضمان استدامة وظائفه البحثية الأساسية.

* A/79/150.

090824 240724 24-12847 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح عن أنشطة المعهد للفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2023 وبرنامج العمل والخطة المالية المعتمدين لعام 2024 وبرنامج العمل والخطة المالية المقترحين لعام 2025

موجز

أُعدّ هذا التقرير وفقا لقرار الجمعية العامة 148/39 حاء، الذي دعت فيه الجمعية مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح إلى تقديم تقرير سنوي إليها.

ويقدم المعهد، تمشيا مع وضعه كمؤسسة مستقلة داخل الأمم المتحدة، بحوثا مستقلة مستندة إلى الأدلة وموجهة نحو المستقبل بشأن التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي في مجالات الأمن ونزع السلاح وتحديد الأسلحة. وبعد أن حقق المعهد رقما قياسيا في عام 2022، تمكن مرة أخرى في عام 2023 من توسيع نطاق أنشطته البحثية الموجّهة نحو السياسات على كل من الصعيد البحثي وصعيد الدعوة إلى الاجتماعات. وقد أتاح الدعم الطوعي المقدم من مجموعة المانحين الأكثر تنوعا والأكبر في تاريخ المعهد، إلى جانب تعزيز هيكل تمويل المعهد ونموذجه التشغيلي، إجراءَ دراسات في مجالات رئيسية مثل الذكاء الاصطناعي والتشغيل الذاتي، والمخاطر النووية، والأمن البيولوجي، وأمن الفضاء، والأمن السيبراني، والمسائل الجنسانية ونزع السلاح، والأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، والروابط بين نزع السلاح وتحديد الأسلحة ومنع نشوب النزاعات وبناء السلام والتنمية.

وعلى وجه الخصوص، بدء المعهد العمل بمجموعة من الأدوات الرقمية التفاعلية التي يسهل الوصول إليها. وساعد العمل المنتظم مع الدول وتوفير الدعم الفني المستمر والمتكيِّم للدول وللمنظمات الإقليمية والهيئات المتعددة الأطراف أيضا على ضمان أن تكون بحوث المعهد مدعومة بمعلومات وبنظرة متعمقة موثوقة ومحيَّنة. وواصلت الإعانة المالية المقدمة من الميزانية العادية السماح للمعهد بتقديم إحاطات فصلية إلى كل المجموعات الإقليمية في الأمم المتحدة وبتنظيم ثلاث فعاليات في بلدان من غير أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وعلى الرغم من أن البيئة الحالية للأمن العالمي المعقدة قد حفزت الطلب على عمل المعهد تحفيزا مستجدا، ما زال المعهد يعتمد بشكل يكاد يكون حصريا على التبرعات في جميع أعماله البرنامجية. ويمثل التأثير المزعزع للاستقرار للمشهد الجيوسياسي على التمويل الطوعي، ومعه الانخفاضات السنوية في التمويل غير المخصص، خطرا على استقلالية المعهد وعلى استدامة وظائفه البحثية الأساسية. وتؤكد هذه الاتجاهات أهمية الإعانة المالية المقدمة من الميزانية العادية وأهمية الدعم الذي يقدمه جميع الدول الأعضاء من جميع المناطق الإقليمية، والذي يفضَّل أن يتخذ شكل التمويل غير المخصص المتعدد السنوات.

وفي السياق الجيوستراتيجي الحالي الصعب، أصبحت أعمال المعهد أكثر أهمية من أي وقت مضى. وقد سلّمت الجمعية العامة بحسن توقيت أعمال المعهد ونوعيتها العالية (انظر القرار 82/75). ومواصلة الدعم المقدَّم للمعهد – وقدرته على الجمع بين وجهات النظر المتنوعة في مساحات للحوار التعاوني الشامل – ستتيح له مواصلة العمل بوصفه مزودا مستقلا بالمعارف وباعتباره بانيّ جسور حتى في أوقات التوتر العالمي المتصاعد.

أولا - مقدمة

1 - شهد عام 2023 أزمات متتالية. فقد كان المتوسط العالمي لدرجات الحرارة هو أعلى متوسط سُجل على الإطلاق. ووصل الإنفاق العسكري إلى مستويات مستجدة. وبلغ خطر الحرب النووية مستويات لم تُشهَد منذ عقود. وانضاف إلى ذلك استمرار الذكاء الاصطناعي في تعزيز القدرات العسكرية وزيادتها، على نطاق مذهل وبوتيرة عجيبة. وتضافرت عوامل تعدد الأزمات وتنامي انعدام الثقة والتحول التكنولوجي السريع، فخلقت شعورا سائدا بهول التعقيدات واستعصاء التحديات.

2 - وللخروج من مسار الانهيار هذا، فإن الخطة الجديدة للسلام التي عرضها الأمين العام في تموز/يوليه 2023 تضع المنع ونزع السلاح في صميم الهيكل العالمي للسلام والأمن. وتقر الخطة بأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة ليسا من مُثُل المستقبل المتخيَّل، بل هما أداتان أساسيتان لإعادة بناء الثقة في أزمنة كهذه تحديدا، أزمنة تصعيد التوترات إلى أقصى الدرجات. وهما نقطتان وسيطتان حاسمتان نحو إعادة تأسيس التعاون الدولي وتوجيه العالم نحو مستقبل أفضل.

3 - ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح هو مركز الفكر الوحيد التابع للأمم المتحدة الذي يركّز على نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وفي بيئة الأمن العالمي الحالية المتسمة بالديناميكية، يزداد الطلب على بحوث المعهد وتحليلاته المستقلة المستندة إلى الأدلة، طلبا يزداد أكثر من أي وقت مضى. وقد تطور المعهد متحولا من معهد يضم 19 موظفا بإجمالي إيرادات بلغ 3 ملايين دولار في عام 2018 إلى فريق عمل مكون من 58 موظفا بإجمالي إيرادات بلغ 12,9 مليون دولار في عام 2023، أي بزيادة قدرها أربعة أضعاف على مدى خمس سنوات. وفي عام 2023، أتاحت هذه الإيرادات أيضا مجموعةُ المانحين الأكثر تنوعا والأكبر في تاريخ المعهد. وقد جاء هؤلاء المانحون السبعة والثلاثون - بعد أن كانوا 33 في عام 2022 ثم 26 في عام 2021 - من جميع المجموعات الإقليمية الخمس ومن جميع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن.

4 - ويزوّد المعهدُ المجتمعَ الدولي بالمعارف والأدوات اللازمة لمقاربة التحديات الأمنية الدولية الأكثر إلحاحا في العالم. ويقدم خبراؤه دعما تقنيا محيَّنا وموثوقا ومتكيِّفا في كثير من الأحيان إلى الدول والمنظمات الإقليمية والهيئات المتعددة الأطراف، وييسرون الحوار الشامل للجميع والتعاوني بين أصحاب المصلحة، العامين والخاصين، على جميع المستويات. وقد سلّمت الجمعية العامة في قرارها 82/75 بأهمية الأعمال التي يقوم بها المعهد وحسن توقيتها ونوعيتها العالية.

5 - وفي عام 2023، واصل المعهد توسيع نطاق وأثر أنشطته في مجالات البحث والتوعية وبناء القدرات وتنويعهما في جميع أنحاء العالم. والواقع أن العدد الإجمالي لمخرجات البحث جاء أكثر من ثلاثة أضعاف ما كان عليه في عام 2019. وبدأ المعهد أيضا إنشاء شبكة عالمية لبحوث نزع السلاح، وواصل توسيع نطاق شراكاته في القارات جميعا. ونظم معتكفا رفيع المستوى بشأن تنشيط مؤتمر نزع السلاح، وسجلت فعالياته الرئيسية السنوية - مؤتمر استقرار الفضاء الإلكتروني، ومؤتمر أمن الفضاء الخارجي، وحوار الابتكارات - أرقاما قياسية جديدة من حيث المشاركة. واستحدث المعهد أيضا موقعا إلكترونيا جديدا عزز إمكانية الوصول إلى منتجاته البحثية ونشرها على مستوى العالم وحفز المزيد من الاستخدام لمجموعة أدواته الرقمية. وتتبع هذه المجالات السياساتية سريعة التطور يمكن المعهد من إنشاء حلقة مثمرة من الشفافية والبيانات المحيَّنة التي تغذي أعماله البحثية والاستشارية.

6 - ورغم التطور والنمو الكبيرين اللذين شهدهما المعهد في السنوات الأخيرة، فهو ما زال يعتمد بشكل يكاد يكون حصريا على التبرعات المقدمة من الدول، التي تُخصَّص الغالبية العظمى منها لمسارات عمل محددة. وقد انخفضت حصة إجمالي الإيرادات المتاحة كمساهمات غير مخصصة بشكل مطرد في السنوات الأخيرة، حيث بلغت أدنى مستوى لها على الإطلاق بنسبة 6 في المائة فقط في عام 2023. ويمثل هذا الاتجاه خطرا كبيرا على تشغيل المعهد ومرونته وقدرته على الاستجابة، حيث إن التمويل غير المخصص غالبا ما يدعم البحوث الرائدة في المجالات الناشئة التي تعاني من نقص التمويل. وهذا يؤكد أهمية كل من الإعانة المالية المقدمة من الميزانية العادية والدعم المقدم من المانحين من كل منطقة من مناطق العالم، وخاصة التمويل غير المخصص متعدد السنوات. ولا يمكن للمعهد أن يواصل القيام بعمله الحيوي والفريد المتمثل في توفير بحوث مستقلة مستندة إلى الأدلة لجميع الدول الأعضاء إلا بهذا النوع من الدعم.

ثانيا - الأداء وحالة تنفيذ الأنشطة في عام 2023

الخطة البحثية والبرامج

7 - في عام 2023، خطا المعهد خطوات كبيرة نحو تنفيذ خطته البحثية الاستراتيجية المتعددة السنوات للفترة 2022-2025 التي أقرها مجلس أمنائه (A/77/263). وتوجد خمسة برامج بحثية تقع في صلب هذه الخطة البحثية وهي: (أ) الأسلحة والذخائر التقليدية؛ (ب) أسلحة الدمار الشامل؛ (ج) أمن الفضاء؛ (د) الأمن والتكنولوجيا؛ (هـ) المسائل الجنسانية ونزع السلاح. وقد صُممت هذه البرامج باعتبارها مسارات عمل تتميز بديناميتها وقابليتها للتوسيع على مدى عدة سنوات لتعكس أولويات نزع السلاح للمجتمع الدولي المتَّسم بالتنوع. ويجمع "مختبر المستقبل" (Futures Lab) التابع للمعهد خبرات المعهد المتعددة التخصصات ويركز على البحوث الاستشرافية الطويلة الأجل بغية تحسين الأداء على صعيد إدارة وتخفيف خطورة وتعقّد البيئة الأمنية العالمية في القرن الحادي والعشرين المتميزة بديناميتها.

8 - وتابع المعهد، بالإضافة إلى برامجه البحثية الدائمة، مشروعين بحثيين رئيسيين بشأن الموضوعين التاليين: (أ) إدارة حالات الخروج من النزاعات المسلحة و (ب) إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

الأسلحة والذخائر التقليدية

9 - تؤكد الخطة الجديدة للسلام على مدى أهمية مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتحويل وجهتها وإساءة استخدامها لتحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة. وفي عام 2023، أجرى برنامج الأسلحة والذخائر التقليدية التابع للمعهد بحوثا في ثلاثة مجالات ذات أولوية هي: (أ) تعزيز إدارة الأسلحة والذخائر؛ (ب) منع نشوب النزاعات المسلحة والعنف المسلح؛ (ج) التصدي للتحديات الإنمائية والأمنية.

10 - وللحد من التكلفة البشرية لانتشار الأسلحة والذخائر التقليدية وإساءة استخدامها، يروج المعهد لاتباع نهج شامل لإدارة الأسلحة والذخائر بشكل فعال طوال دورة حياتها. وشدد الأمين العام، في تقريره عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لعام 2023 على أهمية خطوط الأساس الشاملة لإدارة الأسلحة والذخائر، وسلط الضوء على النتائج الرئيسية المستخلصة من المنهجية المرجعية للمعهد للتقييمات الأساسية الوطنية وتقريره السنوي عن التقدم الذي أحرزته الدول الأفريقية في تعزيز إدارة الأسلحة والذخائر.

11 - ويقوم المعهد بدور رائد في تعزيز المعارف لفهم خطر تحويل وجهات عمليات نقل الأسلحة وتخفيفه. وفي عام 2023، نشر المعهد، بالتعاون مع مركز ستيمسون ومنظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات، خلاصة وافية للموارد والأدوات الرئيسية وتقريرا عن كيفية مواجهة تحويل وجهة الأسلحة التقليدية. ووضع المعهد، بالتعاون مع المعهد الفلمندي للسلام، إطار عمل جديد لتحديد وتقييم التكنولوجيات التي يمكن أن تعزز الجهود الرامية إلى مكافحة تحويل وجهة الأسلحة التقليدية وما يتصل بها من مكونات. وفي عام 2024، سيُسترشد بهذا الإطار في المناقشات بشأن فرص زيادة استخدام التكنولوجيا في مكافحة تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة التي ستجري في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والمناقشات بشأن تحويل وجهة مكونات المنظومات الجوية المسيَّرة في المؤتمر العاشر للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة.

12 - ويواصل المعهد جهوده الرامية إلى مد الجسور بين أوساط تحديد الأسلحة التقليدية وأوساط منع نشوب النزاعات وأوساط الحد من العنف المسلح. ويسلط الأمين العام في تقريره عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الضوء على "التوجيهات العملية" الواردة في *مجموعة أدوات تحليل المخاطر المتعلقة بالأسلحة* التي أعدها المعهد لتستخدمها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وفي عام 2023، استخدمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان والفريق القطري في السودان مجموعة الأدوات تلك لتحديد مداخل العمل لدمج تحديد الأسلحة ومنع النزاعات. وأتاح تقرير المعهد عن تجربة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي دروسا تتعلق بعمليات حفظ السلام في البيئات المعادية. وفي عام 2024، سيواصل البرنامج بحث الدور المحتمل للبيانات عن تدفقات الأسلحة والذخائر في آليات الإنذار المبكر بالنزاعات والاستجابة المبكرة.

13 - وفي عام 2023، عزز المعهد، بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا والوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية في سويسرا، تبادل الخبرات والممارسات الإقليمية في استحداث نهج مشترك ومستدام لمنع التطرف العنيف وإدارة الأسلحة التقليدية في غرب أفريقيا. وسيُنشر في عام 2024 تقرير يوثق التقاطع بين منع التطرف العنيف وإدارة الأسلحة التقليدية.

14 - وفي عام 2023، دعا المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح إلى وضع استراتيجيات مبتكرة لتعزيز الوعي العام بشأن الإنفاق العسكري وخفض الإنفاق (انظر A/78/287). وفي عام 2023، بدأ كل من المعهد ومعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام مبادرة بحثية مشتركة، في إطار الشبكة العالمية لمعلومات بحوث نزع السلاح، لاستحداث أدوات عملية ووضع توصيات سياساتية لتعزيز الرقابة والمساءلة على الإنفاق الأمني بهدف إعادة التوازن بين الإنفاق الأمني والإنفاق الإنمائي.

15 - ويواصل المعهد زيادة المعارف المتعلقة بالتطورات والابتكارات التكنولوجية في مجال الأسلحة التقليدية. وفي عام 2024، سيُبلغ بنتائج البحوث بشأن استخدام المنظومات المسيَّرة من قبل الجماعات المسلحة غير التابعة للدول في جميع أنحاء العالم، وبنتائج أول دراسة استقصائية عالمية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة اليدوية والحرفية الصنع.

أسلحة الدمار الشامل

16 - في السياق الجيوستراتيجي الصعب لعام 2023، واصل برنامج أسلحة الدمار الشامل التابع للمعهد إجراء البحوث في ثلاثة مسارات عمل هي: (أ) الحد من المخاطر النووية؛ (ب) نُهُج جديدة للشفافية والتحقق في مجال نزع السلاح النووي؛ (ج) تعزيز القاعدة المناهضة للأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

17 - وفي عام 2023، واصل مسار عمل المعهد في مجال الحد من المخاطر النووية توفير حيز لتكوين فهم مشترك للمخاطر وأدوات التخفيف من حدتها. وبالاستفادة من القدرة الفريدة للمعهد في مجال الدعوة إلى الاجتماعات، بحث وجهات نظر إقليمية مختلفة بهدف تحديد تصورات المخاطر النووية وتحديد "مساحات التوافق" التي يمكن أن تُبنى عليها نُهُج الحد من المخاطر. وواصل المعهد أيضا عمله المتعلق بالمخاطر الناشئة عن الدمج بين منظومات الأسلحة النووية والتكنولوجيات الناشئة، بما في ذلك المنظومات الفضائية.

18 - وسيُواصَل العمل بشأن الحد من المخاطر النووية في عام 2024، حيث سيصدر منشور عن التصورات العالمية للمخاطر النووية، إلى جانب المزيد من العمل بشأن الحد من المخاطر النووية في اللجنة الأولى للجمعية العامة في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل وفي الفترة التي تسبق مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2026. وسينجز المعهد أيضا تقييما للمجموعة الكاملة لأدوات الحد من المخاطر المتاحة وسيستحدث موردا رقميا لتدابير الحد من المخاطر النووية.

19 - وفي عام 2023، نظّم المعهد تمرينا ميدانيا مبتكرا في مجال التحقق النووي في مرفق قدمته حكومة سويسرا. وقد أسفر هذا التمرين عن تحسين فهم ممارسة التحقق من نزع السلاح النووي، لا سيما دور وحدود عمليات التفتيش الموقعي والمراقبة الساتلية. وأسهم المعهد أيضا بإسهامات الخبراء في المناقشات المتعلقة بالتحقق في اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة والفريق العامل غير الرسمي المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي التابع للمعاهدة، كما قدم دعما فنيا هاما لفريق الخبراء الحكوميين المعني بمواصلة النظر في مسائل التحقق من نزع السلاح النووي، الذي اختتم أعماله بنجاح في عام 2023.

20 - وفي عام 2024، سيتحول تركيز العمل في مجال التحقق من نزع السلاح النووي إلى النظر في كيفية تنشيط العمل بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وسيبحث المعهد مفهوم التحقق في زمن انعدام الثقة والتوتر الجيوستراتيجي من خلال النظر في الخطوات التي يمكن اتخاذها من جانب واحد أو على المستويين الثنائي أو المتعدد الأطراف لبناء الثقة في الامتثال للمعاهدة.

21 - وقد عزز المعهد مكانته كرائد للفكر الدولي في القضايا المتعلقة بدبلوماسية نزع السلاح الكيميائي والبيولوجي. وفي عام 2023، شمل عمله منشورا وسلسلة من الفعاليات بشأن التحضير الكفيل بتحقيق النجاح في الدورة الاستثنائية لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض سير العمل باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. وواصل المعهد أيضا العمل المتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية تلك، الذي شمل إصدار منشورات وتقديم عروض وإحاطات بشأن التحقق والشفافية والآثار المترتبة على التجميع التكنولوجي، والذي "ألهم" الدول الأطراف، على نحو ما ذهب إليه رئيس الفريق العامل المعني بتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وعمل المعهد أيضا على تعزيز نزع السلاح البيولوجي بإشراك أصحاب المصلحة، بوسائل منها عقد فعالية مشتركة مع منظمة الصحة العالمية ومكتب

شـؤون نزع السـلاح بشـأن المخاطر البيولوجية والأمن البيولوجي، واسـتحداث قاعدة بيانات رقمية للمواد المتعلقة بالتنفيذ الوطني لاتفاقية الأسلحة البيولوجية.

22 - وفي عام 2024، سـيجري المعهد بحوثا بشـأن مسـتقبل منظومات الأسـلحة الكيميائية والبيولوجية والتدابير الرامية إلى منع تطوير واسـتخدام هذه الأسـلحة، وهو ما يواجه حاليا عددا من التحديات. وسـيدعم المعهد أيضـا الفريق العامل المعني بتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية بأشكال عدة، منها سلسلة من الحلقات الدراسـية الشـبكية والبحوث بشـأن المخاطر البيولوجية والتدابير الطوعية لتحقيق الشـفافية والتغيرات الطارئة في العلوم والتكنولوجيا ذات الصلة بالاتفاقية. وسيواصل المعهد أيضا نقل البيانات إلى قاعدة بياناته المتعلقة بتدابير التنفيذ الوطني المتصـلة بالاتفاقية، والتي شرعت تبرز كمورد قيّم لتعزيز نزع السـلاح البيولوجي على الصعيد العالمي، وسيواصل الترويج لها.

أمن الفضاء

23 - أصـبحت حوكمة أمن الفضـاء موضـوعا بارزا في الخطاب الأمني الدولي. ومع ذلك، فقد أصـبحت المناقشـات بشـأن تلك الحوكمة أكثر تعقيدا وتركيبا بسـبب التقدم المحرز في التكنولوجيات المتعلقة بالفضـاء وانتشـارها. ولمعالجة هذا التعقيد، بدأ برنامج أمن الفضـاء التابع للمعهد في عام 2023 مشـروع "معجم أمن الفضـاء الخارجي"، وهو بمثابة مرجع عالمي يسـهل الاطلاع عليه للمصـطلحات المتعلقة بأمن الفضـاء. وقد وصف رئيسُ الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضـبط أنماط السـلوك المسـؤول المعجمَ، الذي أُعدَّ بالتعاون مع فريق ممثل جغرافيا من خبراء أمن الفضاء ونزع السلاح، بأنه "أداة قيّمة لإجراء مناقشة متعددة الأطراف أكثر شمولا" بشأن أمن الفضاء.

24 - وبدأ المعهد أيضـا بوابة أمن الفضـاء، التي تجمع المعلومات المتاحة على المسـتويات الوطني والإقليمي والدولي عن السـياسـات والعمليات والهياكل ذات الصـلة بأمن الفضـاء الخارجي. والبوابة مصـمَّمة لتساعد واضعي السياسات على بلورة فهم مشترك للسياسات والممارسات المتعلقة بحوكمة أمن الفضاء.

25 - وواصـل البرنامج تقديم دعم الخبراء إلى الفريق العامل المفتوح العضـوية المعني بالحد من التهديدات الفضـائية، الذي اختتم أعماله في عام 2023، وإلى فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سـباق تسـلح في الفضـاء الخارجي، الذي عقد دورته الأولى في تشـرين الثاني/نوفمبر 2023. وبالإضافة إلى ذلك، نظم المعهد عدة فعاليات تهدف إلى تيسير الحوار بشأن أمن الفضاء، بما في ذلك مشاورات مع كيانات غير حكومية، ومؤتمر أمن الفضاء الخارجي لعام 2023، وفعاليتين إقليميتين بشأن أمن الفضاء نُظمتا بشكل حضوري، الأولى في أفريقيا والثانية في أمريكا اللاتينية.

26 - وفي عام 2024، سـيواصـل البرنامج عمله الرائد بشـأن معجم أمن الفضـاء الخارجي وبوابة أمن الفضاء، وتوسيع نطاق هاذين الموردين وإتاحة إصدارات منهما بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة، تيسيرا لفهم أوسـع نطاقا لمصـطلحات أمن الفضـاء ومنظوراته. وسـيواصـل البرنامج أيضـا دعم العمليات الدولية الجارية، حيث سيعمل كوسيط موثوق به في المناقشات بشأن أمن الفضاء، بوسائل منها عقد فعاليات بشأن ناقلات التهديدات الفضائية والتحقق والرصد في الفضاء.

الأمن والتكنولوجيا

27 - كان عام 2023 عاما محوريا للتكنولوجيات الناشئة، حيث أصبح الذكاء الاصطناعي أولوية رئيسية بعد الانتشار السريع للنماذج اللغوية الكبيرة والتطبيقات التوليدية الأخرى. ويبحث برنامج الأمن والتكنولوجيا التابع للمعهد المشهد المتغيّر للابتكار التكنولوجي من أجل تحديد المخاطر التي يتعرض لها السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي. وفي عام 2023، ركز البرنامج على ما يلي: (أ) الأمن السيبراني الدولي؛ (ب) الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري؛ (ج) التطورات في التكنولوجيات التمكينية؛ (د) الاستشراف الاستراتيجي. وعلى مدار العام، أتاح البرنامج معلومات أثرت العمليات المتعددة الأطراف المتعلقة بالأمن السيبراني الدولي ومنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، وساهم في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

28 - ويوفر عمل المعهد في مجال الأمن السيبراني الدولي دعما للدول في تنفيذها إطار سلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني، ويعزز قدرتها على إدارة المحاولات الدولية لخرق النظم المعلوماتية. وفي عام 2023، أجرى البرنامج بحثا بشأن القانون الدولي - الذي كان أيضا موضوع مؤتمر استقرار الفضاء الإلكتروني لعام 2023 - وصاغ توصيات بشأن القدرات السيبرانية الأساسية اللازمة لتنفيذ إطار العمل. ونظم البرنامج أيضا سلسلة من الفعاليات، العلنية والمغلقة، لتسهيل تبادل المعارف والمعلومات ودعم بناء الثقة في المجال السيبراني. ومن الأنشطة المؤثرة بشكل خاص في عام 2023 حلقة عمل مغلقة قائمة على السيناريوهات بشأن تطبيق القانون الدولي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، شارك فيها أكثر من 50 مسؤولا حكوميا من أكثر من 25 دولة من جميع المناطق.

29 - وفي عام 2023، اعترف رسميا ببوابة سياسات الفضاء الإلكتروني الخاصة بالمعهد كتدبير عالمي لبناء الثقة، وذلك في التقرير السنوي للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها 2021-2025، الذي اعتمدته الجمعية العامة لاحقًا بتوافق الآراء. وإضافة إلى ذلك، استمرت الإحالات المرجعية من الوفود الوطنية إلى البوابة بشكل مكثف، وحُقق في عدد الإحالات إنجاز مهم جديد في عام 2023، إذ سُجل أكثر من 000 23 زيارة من مختلف أنحاء العالم. وفي عام 2024، سيواصل المعهد دعم تفعيل إطار سلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني، مع التركيز على بناء القدرات والقانون الدولي.

30 - وفي عام 2023، بحث المعهد الآثار الأوسع نطاقا للذكاء الاصطناعي على المجال العسكري والأمن الدولي ككل، وهي المرة الأولى التي يتم فيها ذلك في سياق الأمم المتحدة. وبينما يواصل المعهد دعم عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، وسّع أيضا نطاق عمله ليشمل الآثار الأمنية للذكاء الاصطناعي خارج نطاق منظومات الأسلحة. وشارك في حوار الابتكارات لعام 2023 أكثر من 000 2 مشارك جُمعوا لدراسة تأثير الذكاء الاصطناعي في جميع مجالات الحرب. وقدم المعهد الدعم لتنظيم القمة الأولى لتسخير الذكاء الاصطناعي المسؤول في المجال العسكري. وفي عام 2023، أطلق المعهد بوابته لسياسات الذكاء الاصطناعي بغية زيادة الشفافية وتبادل المعلومات بشأن وضع السياسات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والدفاع والأمن. وفي عام 2024، سيواصل المعهد بحث الآثار المختلفة للذكاء الاصطناعي على الأمن العالمي، مع التركيز بشكل خاص على تدابير بناء الثقة ودعم تطوير السياسات الوطنية.

31 - وبدأ المعهد أيضا مساريْ عمل جديديْن في عام 2023. ويركز مسار العمل الأول على بحث تطوير التكنولوجيات التمكينية الرئيسية وأثرها على السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك التكنولوجيات الكمية، والبيانات التركيبية، وتجزئة الإنترنت، والكابلات البحرية. ويركز المسار الثاني على استخدام المنهجيات المستقبلية والاستشرافية لبحث تأثير التكنولوجيات الناشئة على بيئة السلم والأمن الدوليين المعاصرين.

المسائل الجنسانية ونزع السلاح

32 - يسهم برنامج المسائل الجنسانية ونزع السلاح التابع للمعهد في تحقيق المساواة بين الجنسين في العمليات المتعددة الأطراف وإدماج المنظورات الجنسانية في تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وهو بذلك يدعم توسيع نطاق تحديد الأسلحة ليتجاوز نطاق الأسلحة ويتناول أيضا آثار الأسلحة والعنف على الأفراد.

33 - واستنادا إلى التوصيات التي قدمها المعهد وأصحاب مصلحة آخرون، يتضمن الإطار العالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها، بصيغته المعتمدة في عام 2023، هدفا مخصصا لإدماج المنظور الجنساني. وتمشيا مع أفضل ممارسات المعهد في جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس، يهدف الإطار العالمي أيضا إلى تحقيق فهم متزايد للآثار المتباينة للانفجارات العَرَضية في مواقع الذخيرة التقليدية وتحويل وجهة الذخيرة التقليدية.

34 - ولتعزيز المعارف بشأن الروابط بين توافر الأسلحة والذخيرة وحدوث العنف الجنساني، نشر المعهد التقرير المعنون "معالجة الأسلحة في سياق العنف الجنسي المتصل بالنزاع: مجموعة أدوات تحديد الأسلحة ونزع السلاح". ويبين هذا التقرير أنه، في البلدان التي تتاح فيها بيانات مصنفة عن الأسلحة، فإن 70 إلى 90 في المائة من حوادث العنف الجنسي المتصلة بالنزاع تستخدم فيها أسلحة، ولا سيما الأسلحة النارية. وانعكست هذه النتيجة في التقرير السنوي للأمين العام عن المرأة والسلام والأمن، الذي أكد فيه على أهمية تحديد الأسلحة في منع العنف الجنساني، ودعا إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع مجالات الأمن الدولي.

35 - وقد دُعي المعهد إلى تقديم بحثه إلى مجلس الأمن خلال المناقشة المفتوحة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي عقدتها إكوادور في كانون الأول/ديسمبر 2023. وفي تلك المناسبة، حثّ المعهد أعضاء مجلس الأمن على دعم الجمع المنهجي للبيانات المتعلقة بآثار الأسلحة والذخائر، مصنفة حسب الجنس والعمر، بما في ذلك عند تسجيل الإصابات والعنف الجنسي المتصل بالنزاع.

36 - وكان من بين مجالات العمل الهامة الأخرى العمل بشأن اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام. ففي وقت تدخل فيه خطة عمل أوسلو الخاصة بالاتفاقية للفترة 2020-2024 عامها الأخير، بدأ المعهد التحليل المعنون "ما بعد أوسلو: تقييم إدماج المنظور الجنساني والتنوع الجنساني في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد"، وهو تحليل متعمق لتنفيذ نقاط العمل التي تغطي المسائل الجنسانية والتنوع والإدماج.

37 - وفي إطار مشروع بحثي جديد، بدأ المعهد العمل مع مجموعة متنوعة من الخبراء يُربط فيه بين القضايا الجنسانية ونزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وقام المعهد أيضا بتنسيق تقديم ورقة عمل رسمية بشأن المضي قدما في جهود تعميم مراعاة المنظور الجنساني في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتي شاركت في رعايتها مجموعة أقاليمية من 11 دولة طرفا في الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2026.

38 - وعلى مدى عام 2023، قدم البرنامج إحاطات للجهات الفاعلة الوطنية وتعاون مع أصحاب المصلحة المتعددي الأطراف في مشاريع بحثية وفعاليات جانبية وورقات عمل غطت منتديات مختلفة في مجال نزع السلاح. وقد ساهم كل ذلك في زيادة تقدير أهمية التحليل الجنساني في الأمن الدولي، وهو ما انعكس في حقيقة أن نسبة قياسية - 38 في المائة - من القرارات التي اعتمدتها اللجنة الأولى في عام 2023 تضمنت منظورا جنسانيا، وهي زيادة كبيرة عن نسبة 25 في المائة المسجلة في عام 2019.

39 - وفي عام 2024، سيواصل المعهد دعم الدول وأصحاب المصلحة في الجهود المبذولة للنهوض بالسياسات المتعددة الأطراف والحوار بشأن المسائل الجنسانية ونزع السلاح. وعلى وجه الخصوص، سيكثف المعهد عمله في مجال المسائل الجنسانية وتكنولوجيا الأمن من خلال استحداث زمالة "المرأة في الذكاء الاصطناعي"، وهي مبادرة جديدة لتعزيز المشاركة الفعالة للمرأة في المناقشات المتعلقة بالتطبيقات العسكرية للذكاء الاصطناعي.

إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط

40 - أكمل المعهد المرحلة الأولى من مشروع بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، موّله الاتحاد الأوروبي وشُرع فيه في عام 2019. وساعد المشروع في مرحلته الأولى على سد الفجوة البحثية بشأن منطقة الشرق الأوسط، وبناء قدرات تحليلية لدعم التفكير الجديد في قضايا الأمن الإقليمي والمنطقة، ووضع مقترحات بشأن كيفية المضي قدما وتعزيز الحوار بين الخبراء وصانعي السياسات بشأن قضايا الأمن الإقليمي، وهو ما يمكن أن يسهم بعد ذلك في العمليات المتعددة الأطراف الجارية.

41 - وفي عام 2023، نظم المشروع أربع فعاليات استقطبت مشاركين فاق مجموعهم 400 مشارك. وركزت الأنشطة على الحوارات والبحوث المتعلقة بتعزيز الأمن الإقليمي وآفاق إنشاء المنطقة. وقد شجعت أنشطة المشروع، مثل حلقة العمل بشأن المنظورات الأمنية الإقليمية، التي نُظمت بالاشتراك مع مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة في المنامة، على إجراء مناقشات بشأن المنظورات والأولويات الإقليمية، بما في ذلك التصورات بشأن التهديدات. وواصل المعهد تيسير العمليات القائمة وإثراء العمليات المستقبلية من خلال صياغة التقارير وتلخيص مواقف الدول والمساعدة في تقريب المواقف خلال المؤتمرات الإقليمية. وقدم الدعم للدورة الرابعة للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ولجنته العاملة بين الدورات. وشارك المعهد أيضا في 14 فعالية ذات صلة، وقدم إحاطات منتظمة لدول المنطقة وكيانات مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومكتب شؤون نزع السلاح وتشاور معها بشكل منتظم.

42 - وواصل المعهد النهوض بتحسين فهم الجهود السابقة والحالية بإصداره تقريرا يناقش مختلف السرديات بشأن منطقة الشرق الأوسط وسلسلة - من تأليف المفاوضين أنفسهم - بشأن المشاورات التي عقدت في غليون، بسويسرا، وفي جنيف في عامي 2013 و 2014. وأنتج المشروع أيضا تحليلات بشأن القضايا ذات الصلة بالمفاوضات الجارية وأي مفاوضات مستقبلية بشأن المنطقة، مثل طرائق نزع السلاح النووي، وكيفية معالجة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، والاستخدام السلمي للطاقة النووية في سياق المنطقة المقترحة. وقد نوقشت النتائج الرئيسية للمشروع في حلقة عمل للخبراء في براغ ونُشرت في تقريره النهائي.

43 - وبدأت المرحلة الثانية من المشروع في تموز/يوليه 2023. وأهدافها الرئيسية هي: (أ) المساعدة في التخفيف من الاتجاهات الإقليمية في انتشار أسلحة الدمار الشامل؛ (ب) تشجيع الترتيبات الأمنية

الإقليمية وقواعد وعمليات تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح؛ (ج) بلورة فهم أكثر عمقا للعلاقة بين المنطقة والتطورات الإقليمية والدولية الحالية؛ (د) التشجيع على إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط تكون فعالة وقابلة للتحقق منها وشاملة ومستدامة.

إدارة حالات الخروج من النزاعات المسلحة

44 - يعمل مشروع المعهد بشأن إدارة حالات الخروج من النزاعات المسلحة على إعداد تقييم موحد ودقيق لكيفية وسبب خروج الأفراد من النزاع المسلح ويعودون للاندماج في الحياة المدنية بشكل مستدام. والهدف الرئيسي للمشروع هو إنتاج قاعدة أدلة متينة وقابلة للمقارنة ومشتركة تسمح للشركاء في الأمم المتحدة بتصميم تدخلات تساعد على منع نشوب النزاعات وتعزيز السلام المستدام.

45 - وفي عام 2023، اتفق المعهد، بعد التشاور مع شركاء من منظومة الأمم المتحدة ككل - المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات السلام والبنك الدولي - وخبراء في مختلف المجالات، بشأن إطار تقييم الخروج من النزاعات، الذي يتيح تقارب وجهات النظر حول الشكل الذي تظهر به العمليات "الناجحة" للانتقال بعيدا عن النزاع وخريطة طريق لإجراء تقييم دقيق لأثر الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لدعم عمليات الانتقال هذه. وعلى مدى السنوات الأخيرة، نشر المعهد إطار عمله وأدوات تقييمه في ستة بلدان - تشاد والعراق والكاميرون وكولومبيا والنيجر ونيجيريا - لدعم الممارسين على الأرض بالأدلة لتعزيز عملهم في الوقت الحقيقي.

46 - وفي عام 2023، أنتج المشروع 11 منشورا وبدأ سلسلتين بحثيتين جديدتين: سلسلة *مذكرة العمل الميداني*، التي تركز على العمليات البحثية والدروس المستفادة والرؤى العملية من البحوث الميدانية؛ وسلسلة "*تحويل البحوث إلى أفعال*"، التي تربط بين الأوساط الأكاديمية والممارسين من خلال مقابلات مع الباحثين بشأن النتائج الرئيسية لأعمالهم التي يصعب الوصول إليها وآثارها على السياسات. وإضافة إلى ذلك، أجرى المعهد سبع دراسات استقصائية شارك فيها أكثر من 000 5 مستطلع، وأجرى بحوثا قائمة على المشاركة مع الشباب وعقد عددا من مجموعات التركيز والمقابلات مع مئات المبلِّغين الرئيسيين. ونظم المشروع أيضا 32 فعالية شارك فيها ما يزيد عن 400 1 مشارك، بما في ذلك مؤتمرا لمدة ثلاثة أيام في نيويورك في آذار/مارس 2023، جُمع فيه خبراء وقيادات من الأمم المتحدة وممثلين دبلوماسيين رفيعي المستوى لتعزيز النهج الشاملة لعدة قطاعات لمنع النزاعات وإعادة الإدماج بعد انتهاء النزاع.

47 - ويشترك المشروع مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة عمليات السلام، والبنك الدولي، وأمانة الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد، ومركز جامعة الأمم المتحدة لبحوث السياسات.

48 - وسيركز المشروع في عام 2024 على عدة أنشطة رئيسية في العراق وكولومبيا ونيجيريا. وفي كولومبيا، سيتابع مع المشاركين في عمليات المساعدة التفاضلية للمنشقين عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي والجماعات الإجرامية. وفي العراق، سيحلل المشروع تأثير تغيير نبذات سيَر العائدين على قبول المجتمع لهم. وفي نيجيريا، سيجري دراسات استقصائية مع المستسلمين جماعيا من جماعة بوكو حرام وتوسيع نطاق البحث بشأن قطع الطرق في شمال غرب البلد.

المعرفة والدعم الاستشاري

49 - هناك طلب مستمر شديد على معارف المعهد ومشورته، وهناك اعتراف واسع النطاق بتأثيره الملحوظ. وعلى مدى عام 2023، قدم المعهد دعما منتظما للمشاركة المستنيرة لجميع الدول في العمليات المتعددة الأطراف المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

50 - وأسدى المعهد المشورة إلى كيانات الأمم المتحدة المعنية بنزع السلاح والسلام والأمن. وقدم الدعم للجنة الأولى ولمؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك من خلال معتكف رفيع المستوى. وقد حدد هذا المعتكف والتقرير والعروض اللاحقة بشأن تنشيط المؤتمر عددا من الخطوات الممكنة والخطوات التي يجب اتخاذها والإصلاحات الرئيسية التي يجري تنفيذ بعضها. وقدم المعهد أيضا إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

51 - ونظم المعهد في عام 2023 فعاليتين على هامش الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2026، حيث قدم أفكارا متعمقة بشأن الحد من المخاطر النووية والتحقق من نزع السلاح النووي. ونسق المعهد أيضا تقديم ورقة عمل رسمية بشأن المضي قدما بجهود تعميم مراعاة المنظور الجنساني في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وشارك في رعايتها مجموعة أقاليمية تضم 11 دولة. وقبل انعقاد المؤتمر الخامس للدول الأطراف لاستعراض سير العمل باتفاقية الأسلحة الكيميائية، شرع المعهد في إعداد تقرير رئيسي وبدأ سلسلة من الفعاليات التي ساعدت في إثراء الأعمال التحضيرية التي تقوم بها الدول الأطراف. ورحب رئيس مؤتمر الاستعراض بعمل المعهد وبالتوصيات المقدمة إلى الدول الأطراف. ودعا الفريق العامل المعني بتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية ومجموعة من الدول الأطراف في الاتفاقية المعهدَ إلى تقديم إحاطات إقليمية وثنائية. وقدم المعهد أيضا الدعم للفريق العامل غير الرسمي المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي التابع لمعاهدة حظر الأسلحة النووية. وقدم برنامج أسلحة الدمار الشامل التابع للمعهد كذلك إحاطات إلى اللجنة العاملة للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

52 - ويشدّد قرار الجمعية العامة 64/77 على تأثير عمل المعهد في ميدان الأسلحة التقليدية. وفي عام 2023، أسدى المعهد المشورة لمختلف العمليات الدولية والإقليمية بشأن تحديد الأسلحة والذخائر التقليدية. وقدم الدعم لرئاسة المؤتمر التاسع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، حيث نظم أنشطة حوارية دعمت ورقة عمل الرئاسة بشأن دور الصناعة. وعلاوة على ذلك، جمع المعهد ومكتب شؤون نزع السلاح في عام 2024، من خلال حلقات دراسية مواضيعية، توصيات لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وقد شجعت الجمعية العامة الدول الأعضاء على استخدام أداة المعهد للتقييم الذاتي في مجال مكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. ومنذ عام 2020، استخدمت 14 دولة على الأقل هذه الأداة، كما دعم المعهد إجراء تقييم في تايلاند لعام 2023. وقدم المعهد، في إطار عمله بشأن إدارة الأسلحة والذخائر في عام 2023، الدعم لإجراء تقييم أساسي في كوت ديفوار، بقيادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وإجراء أول فحص للممارسات دون الوطنية في الصومال، كما أبلَغ بالنتائج الرئيسية للتقييمات السابقة المجراة في توغو وجمهورية أفريقيا الوسطى.

53 - وواصل المعهد، على مدار العام، إسداء المشورة وتوليد البحوث لشتى أفرقة الخبراء الحكوميين. ومن خلال دراسات مخصصة لموضوع الذكاء الاصطناعي، ساعد المعهد فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل على إحراز التقدم في عمله. وأقر رئيس الفريق وعدة خبراء بأثر هذه المساهمات. وقدم المعهد أيضا دعما "قيّما" لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي، وأسدى، من خلال العروض وورقات المعلومات الأساسية، المشورة لفريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

54 - وظلت الأفرقة العاملة المفتوحة العضوية تستفيد من أبحاث المعهد ومشورته. وقدم المعهد الدعم للعملية الدبلوماسية الناجحة للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالذخيرة التقليدية، التي أفضت إلى اعتماد الإطار العالمي الجديد لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة الحياة. وقدم المعهد أيضا، بالتعاون مع مكتب شؤون نزع السلاح، الدعم التقني لرئيس الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025، ويسّر تبادل الدول الأعضاء للمعارف والمعلومات من خلال عدة فعاليات مخصصة. وقدم المعهد ورقات عمل وعروض خبراء إلى الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، ونظم فعاليات إقليمية ذات صلة وقدم إحاطات وعقد مشاورات للرئيس مع كيانات غير حكومية من الأوساط الصناعية والأكاديمية والمجتمع المدني.

55 - ونفذ المعهد مرة أخرى دورته التوجيهية السنوية في مجال نزع السلاح للدبلوماسيين الوافدين حديثا إلى جنيف، وذلك بالاشتراك مع مكتب شؤون نزع السلاح. وشارك في الدورة 44 مشاركا من 38 دولة عضو، بزيادة قدرها 83 في المائة مقارنة بدورة عام 2022. وسيستمر تنظيم هذه الدورة سنويا، رهنا بالتمويل.

أنشطة الحوار

56 - الحوار الشامل هو في صميم مهمة المعهد. ويمارس المعهد وظائف مهمة في عقد الاجتماعات ومدّ الجسور، ويقوم بدور المنبر التفاعلي العالمي لإقامة الحوارات الشاملة للجميع فيما بين أصحاب المصلحة المتعددين. ويجمع المعهد بانتظام ممثلي الدول والمجتمع المدني والصناعة، إلى جانب الخبراء والباحثين من شتى الخلفيات التخصصية والجغرافية لمناقشة طائفة متنوعة من قضايا نزع السلاح والأمن العالمي. وفي عام 2023، اجتذبت 148 فعالية نظمها المعهد 000 11 من المشاركين على الصعد الوطني والإقليمي والدولي لمناقشة مواضيع تشمل كامل نطاق برامج المعهد البحثية.

57 - وشهد عام 2023 مستويات غير مسبوقة من المشاركة في الفعاليات الرئيسية السنوية للمعهد. وبحث مؤتمر استقرار الفضاء الإلكتروني لعام 2023، الذي نُظم لأول مرة في نيويورك وشارك فيه أكثر من 500 مشارك، سبل النهوض بالنقاش بشأن حقوق الدول ومسؤولياتها في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأتاح مؤتمر أمن الفضاء الخارجي لعام 2023 منتدى فريدا من نوعه لمناقشة الخيارات السياساتية لتعزيز أمن الفضاء، حيث شارك في المناقشة أكثر من 000 1 مشارك من مجموعة متنوعة من الدول. واستقطب حوار الابتكارات لعام 2023 أعلى مستوى من المشاركة على الإطلاق، حيث شارك فيه أكثر من 000 2 مشارك من جميع أنحاء العالم، بزيادة قدرها 25 في المائة عن عام 2022، لمناقشة تأثير الذكاء الاصطناعي على ساحات المعارك المستقبلية.

58 - وفي عام 2023 أيضا، عقد المعهد أول حوار استراتيجي غير رسمي للأمم المتحدة بشأن إدارة الأسلحة والذخيرة الاستراتيجية وأول ندوة عالمية بشأن إدارة الأسلحة والذخائر. وقد جمع هاذان المنتديان الفريدان من نوعهما دروسا مستفادة هامة بشأن تعزيز الأطر الوطنية لإدارة الأسلحة والذخائر، وحددا الفرص المتاحة لتحسين التنسيق والتماسك على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

59 - وعلى غرار عام 2022، نظم المعهد إحاطات فصلية لجميع المجموعات الإقليمية للدول الأعضاء. وقد أمكن الاضطلاع بهذا النشاط المهم بفضل زيادة الإعانة المالية المقدمة من الميزانية العادية، التي ووفق عليها في كانون الأول/ديسمبر 2021. وتمشيا مع الأولويات الدبلوماسية لهذا العام، ركزت الإحاطات على المؤتمر الخامس للدول الأطراف لاستعراض سير العمل باتفاقية الأسلحة الكيميائية؛ ومناقشات الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025؛ والتصدي للتهديدات التي تشكلها الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وقُدمت إحاطة إضافية إلى الاتحاد الأفريقي بشأن تجنيد الأطفال وإعادة إدماجهم. وعقد المعهد أيضا حوارات إقليمية في جنوب شرق آسيا وغرب أفريقيا للاطلاع على التدابير الوطنية الفعالة وفرص تعزيز التعاون الإقليمي لمواجهة التهديدات الناجمة عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وقد تمت مشاركة نتائج هذه الجهود الإقليمية خلال المؤتمرات الدولية في جنيف.

60 - وعقد المعهد، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، حلقة دراسية إقليمية في أكرا. وقد شارك في هذه الفعالية ممثلون عن دول غرب أفريقيا وخبراء في مجال نزع السلاح لمناقشة المنظورات الجنسانية بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وشارك أكثر من 50 مشاركا من أكثر من 12 بلدا من غرب أفريقيا في حلقات نقاش وجلسات تبادل أفكار تناولت مراعاة الاعتبارات الجنسانية في تحديد الأسلحة، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني والتنوع في الإجراءات المتعلقة بالألغام، ومشاركة المرأة وتوليها القيادة في مجال تحديد الأسلحة.

المعهد

61 - أدى الوضع الجيوسياسي المعقد في عام 2023 مرة أخرى إلى زيادة الطلب بشكل ملحوظ على أبحاث المعهد المستقلة والقائمة على الأدلة بشأن قضايا الأمن العالمي. ونتيجة لذلك، استمر المعهد في مسار النمو، بما يتمشى مع النموذج التشغيلي الذي وضعه الأمين العام في تقريره لعام 2018 (A/73/284).

ملاك الموظفين والعمليات

62 - ارتفع عدد الوظائف على أساس التفرغ بنسبة 41 في المائة في عام 2023 ليصل إلى 58 وظيفة (انظر المرفق الرابع)، بعد أن كان 41 وظيفة في عام 2022، ووصل إلى 71 وظيفة اعتبارا في الربع الأول من عام 2024. وينتمي الموظفون الحاليون إلى 33 دولة في خمس قارات ويتحدثون أكثر من 20 لغة، بما في ذلك جميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. وواحد وتسعون في المائة من الموظفين حاصلون على درجة الدراسات العليا، بما في ذلك 28 في المائة من الحاصلين على درجة الدكتوراه. ونسبة الذكور إلى الإناث بين موظفي المعهد هي 63:37.

63 - واستمر في عام 2023 التزام المعهد الثابت تجاه الشباب وإشراك الجيل الصاعد من الباحثين. واستقطب المعهد، بفضل البرنامج المهني للخريجين الذي أقامه المعهد لبناء المواهب البحثية، 23 باحثا شابا من 17 بلدا وخمس مناطق مختلفة.

64 - وتغطي الميزانية العادية للأمم المتحدة حاليا وظيفتين مؤسسيتين فقط من أصل 71 وظيفة في المعهد (وظيفتا المدير والمسؤول التنفيذي). وتُغطى الوظائف الأخرى من خلال التبرعات التي تطرأ عليها تغيرات لا يمكن التنبؤ بها في بيئة تمويل عالمية صعبة. وإزاء هذه الخلفية ونظرا للطلب المتزايد على عمل المعهد وأهميته في أوساط المجتمع الدولي ككل، أقر مجلس أمناء المعهد في اجتماعه المعقودة في حزيران/يونيه 2023 (انظر A/78/287) الحاجة إلى زيادة أخرى في الإعانة المالية المقدمة للمعهد من الميزانية العادية للحفاظ على "حد أدنى غير قابل للاختزال من الموظفين" وضمانه (انظر A/70/186) لتغطية القيادة المؤسسية والبحثية معا.

65 - والكفاءة العالية للقوى العاملة المتنوعة في المعهد هي ما يجعله مركز فكر مؤثرا. وتمشيا مع نموذج التوظيف الاقتصادي والقابل للتطوير في المعهد، تُمنَح عقود استشارية للباحثين من خلال مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وتشمل هذه العقود استحقاقات إجازات مماثلة لتلك المستحقة لموظفي الأمم المتحدة وإمكانية تغطية تكاليف الانتقال وإصدار تصاريح إقامة سويسرية لأفراد الأسرة المستحقين. ولا تزال الشروط التي يوفرها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لعقود الخدمات الاستشارية أكثر جاذبية من تلك التي يوفرها مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وفي عام 2023، اتُّخذت تدابير محسوبة لاستبقاء المواهب، مثل إضافة إعانة التأمين الطبي للموظفين المتعاقد معهم وفق عقود مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

66 - وعلى المستوى المؤسسي، تمت إضافة أخصائي أول في الاتصالات والشراكات في الربع الأول من عام 2024 لتعزيز أنشطة التوعية والنشر في المعهد، ولتعزيز تأثيره العالمي. وعلى الرغم من النمو الملحوظ في الأنشطة البحثية للمعهد، إلا أن الفريق الإداري لا يزال ضئيلاً، لكن إعادة التنظيم بطريقة لا مركزية أتاحت للمعهد تحقيق أقصى قدر من الكفاءة في دعم الزيادة الكبيرة في الطلبات التشغيلية من البرامج والمشاريع. وعلاوة على ذلك، وفي ضوء أزمة السيولة التي تعاني منها الأمم المتحدة وبيئة التمويل المتقلبة، يُتَّبَع نهج حذر في ملء حتى الوظائف الأساسية عندما تصبح شاغرة.

67 - وبناءً على طلب اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، تعاقد المعهد مع كبير أخصائيي موارد بشرية لتقييم احتياجات المعهد التشغيلية واحتياجاته من الموظفين. وأشار الأخصائي إلى أنه "لتلبية الزيادة في الطلب، ازدادت مخرجات المعهد البحثية بأكثر من 500 في المائة في السنوات الخمس الماضية"، وخلص إلى أن "النمو في عدد موظفي المعهد له ما يبرره لأنه يرجع إلى ازدياد الطلب بشكل كبير، وبالتالي زيادة عبء العمل الملقى على عاتق المعهد، مما أدى إلى زيادة في احتياجاته التشغيلية". ويواصل المعهد اتباع نموذج التوظيف الوارد في تقرير الأمين العام (A/73/284) الذي نُشر في عام 2018 بعد التقييم المستقل للمعهد الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها 69/70 وأعاد تقييم الأخصائي التأكيد على أن استخدام مكتب الأمم المتحدة في جنيف لتوفير عقود لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها الاستشاريين أو مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لاتفاقات التعاقد الفردية الدولية هو "أنسب طريقة بالنظر إلى حجم المعهد، والاعتماد على التبرعات والقدرة على عرض عقود مغرية للباحثين". وقد أسفرت الجهود المتعمدة لملء الوظائف الشاغرة بتمثيل جغرافي أكثر عدالة بين الموظفين عن زيادة في عدد الموظفين غير الأوروبيين من 49 في المائة في عام 2023 إلى 56 في المائة في الربع الأول من عام 2024.

وشجع الأخصائي المعهد على مواصلة جهوده لزيادة التنوع الإقليمي في قوته العاملة. وأخيرا، استعرض الأخصائي هيكل تمويل المعهد على خلفية التوقعات الاقتصادية غير المؤكدة وأوصى بزيادة الإعانة المالية المقدمة للمعهد من الميزانية العادية لتحسين إمكانية التنبؤ بالبحوث في المجالات الأساسية واستدامتها.

68 - ومدد المعهد اتفاق خدمات الموارد البشرية مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع حتى نهاية عام 2027، مع تخفيض معدل الرسوم الإدارية إلى 7 في المائة اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2024 (بعد أن كانت 8 في المائة منذ بداية العمل بالترتيب، في عام 2019). وبلغت رسوم الخدمات المتكبدة في عام 2023 لإدارة ما يقرب من 50 عقدا ما قدره 598 293 دولارا، مقارنة بمبلغ 090 150 دولارا في عام 2022.

69 - وفيما يتعلق بجميع الاحتياجات التشغيلية الأخرى والمشتريات وموظفي الأمم المتحدة والاستشارات القصيرة الأجل ودعم تكنولوجيا المعلومات وإدارة المرافق، اعتمد المعهد على مذكرة التفاهم مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وبلغ إجمالي فواتير جميع هذه الخدمات، بالإضافة إلى الإيجار، ما قدره 847 390 دولارا في عام 2023، مقارنة بمبلغ 242 319 دولارا في عام 2022.

الاتصال والتوعية

70 - في عام 2023، استحدث المعهد وجودا جديدا على شبكة الإنترنت وهيأ تصميما رئيسيا مستجدا لمجموعة منشوراته، مما أتاح تحسينات كبيرة في التعرف على علامته التجارية ونشر منتجاته البحثية نشرا عالميا.

71 - ويتيح الموقع الشبكي الجديد للمعهد قناة أكثر تركيزا على الجمهور وأكثر جاذبية بحيث يمكن لأصحاب المصلحة أن يكتشفوا من خلالها بحوث المعهد ومجموعته المتنامية من الأدوات الرقمية وأن يتفاعلوا معها. ويسلط الموقع الجديد الضوء على مجالات تركيز المعهد ومنتجاته البحثية لإتاحة وصول أكثر يسرا وسلاسة في الاستخدام لمجموعة واسعة من فئات الجمهور. وتمكن المعهد، باجتذابه أعمال التوضيح البصري المبتكرة للفنانين والمصورين والباحثين المحليين والدوليين، من التواصل مع جمهوره بطرق أكثر تأثيرا من الناحية البصرية.

72 - وفي عام 2023، أدى الطلب المتزايد على مجموعة أدوات المعهد الرقمية التفاعلية التي يسهل الوصول إليها إلى استحداث وإطلاق بوابة سياسات الذكاء الاصطناعي، وبوابة أمن الفضاء، وقاعدة بيانات بوابة سياسات الفضاء الإلكتروني، وقاعدة بيانات تدابير التنفيذ الوطني لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. وتزيد هذه الأدوات الشفافيةَ بشأن أنشطة الدول، وهو ما يمكنه أن يساعد في بناء الثقة المتبادلة والتفاهم المشترك. والأهم من ذلك أنها تتيح أيضا بيانات محيَّنة لإثراء العمل البحثي والاستشاري للمعهد وتحسينه، ولتعزيز مكانة المعهد كمجمع رقمي لمعالجة القضايا الأمنية العالمية الرئيسية.

73 - وأدت جهود التوعية التي تستهدف الشركاء الرئيسيين داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بالإضافة إلى الحملات المنسقة عبر منصات وسائل التواصل الاجتماعي المتعددة، إلى ارتفاع عدد زيارات الموقع الشبكي للمعهد وأدواته الرقمية إلى أكثر من مليون زيارة. وازداد أيضا حجم جمهور حسابات المعهد على وسائل التواصل الاجتماعي مجتمعة ليتجاوز 000 50 متابع، مع تركيز أقوى على محتوى الفيديو، مما أدى إلى زيادة إجمالي وقت المشاهدة على منصة يوتيوب خمسة أضعاف مقارنةً بعام 2022.

74 - وبلغ العدد الإجمالي للفعاليات التي عقدها المعهد 148 فعالية استقطبت أكثر من 000 11 مشارك، فكان عام 2023 عاما آخر شهد زيادة كبيرة في حجم الأنشطة وفي جهود التوعية.

75 - وتناولت منشورات المعهد الـ 96 في عام 2023 كل المواضيع بدءًا بالقضايا القديمة، مثل تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح وتعزيز تحديد الأسلحة النووية على الصعيد الثنائي، إلى استخدام البيانات التركيبية في الذكاء الاصطناعي والمنظورات الأفريقية لتعزيز أمن الفضاء. ولا يزال المعهد أيضا ملتزما بشدة بالوصول إلى جماهير جديدة وأخرى غير مخدومة بما فيه الكفاية من خلال النواتج المتعددة اللغات. ولتحقيق هذه الغاية، أنتج المعهد ترجمات إلى 10 لغات أخرى، بما في ذلك، ولأول مرة، لغات جنوب شرق آسيا، التايلاندية والخميرية والفيتنامية ولغة "باهاسا" إندونيسيا. وستُطلَق في عام 2024 إصدارات متعددة اللغات من البوابات الإلكترونية وقواعد البيانات على الإنترنت، بهدف زيادة تحسين إمكانية الوصول إليها. وتوجد قائمة كاملة بمنشورات المعهد في عام 2023 متاحة على الموقع الشبكي للمعهد[1].

76 - وفي عام 2024، سيستفيد المعهد من زيادة القدرة على إعادة تحديد استراتيجية تواصله وإعادة إطلاقها، ومن ثم تعزيز عمله في مجال التواصل والمشاركة في جميع المجالات.

الشراكات

77 - للاستفادة من خبرات واسعة النطاق ونتاج فكري ممتاز من مختلف أنحاء العالم، يتعاون المعهد مع شبكة عالمية متنوعة من الأفراد والمؤسسات الشريكة، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، ومعاهد البحوث، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص.

78 - وفي عام 2023، استحدث المعهد شبكته العالمية لبحوث نزع السلاح، التي تهدف إلى جمع شبكة واسعة من الخبراء من جميع مناطق العالم. وتعزز الشبكة النهج الشبكي العالمي الذي يتَّبعه المعهد، مما يساعد على ضمان الاستماع إلى الأفكار ودمجها من الألف إلى الياء، اجتماعا ودمجا سليمين، لإثراء الخطاب بوجهات نظر مختلفة وبخبرات متعددة التخصصات على أساس عالمي. وفي إطار هذه المبادرة الجديدة، أُقيمت أربع شبكات مواضيعية في عام 2023 تتعلق بما يلي: أولويات الأمن القومي والإنفاق العام؛ والأسلحة النووية ومنظومات إيصالها؛ ودمج الأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية؛ وحوكمة الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري. وقد جمع الحوار النووي، على سبيل المثال، كبار الخبراء من جميع أنحاء العالم لتحديد خيارات ملموسة للمضي في الحد من المخاطر.

79 - وفي عام 2023، عزز المعهد أيضا تعاونه مع شركاء من شتى أجزاء منظومة الأمم المتحدة، والعديد من هؤلاء الشركاء يعمل على تعزيز العمل التكاملي في مجال السلام والأمن، بينما يعمل آخرون منهم على مواضيع مترابطة مع الأمن العالمي، مثل الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان والتنمية. ومن بين الشركاء المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وإدارة عمليات السلام، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسف، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، ووحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، والفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وجامعة الأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومنظمة الصحة العالمية. وتعاون المعهد أيضا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا،

(1) https://unidir.org/wp-content/uploads/2024/02/UNIDIR_Publications_List_2023.pdf.

والبنك الدولي، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومجمّع الأمم المتحدة للأمن السيبراني. وساهم المعهد، بتقديم أفكار متعمقة بحثية وأدلة بشأن السلام والأمن ونزع السلاح، في مختلف عمليات الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك تلك المعنية بمكافحة الإرهاب؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ والجزاءات؛ والإجراءات المتعلقة بالألغام؛ والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع؛ والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ والمخاطر البيولوجية؛ والأسلحة البيولوجية؛ وأمن الفضاء.

80 - واستمر التعاون والتنسيق الوثيقان مع مكتب شؤون نزع السلاح في جميع برامج المعهد، بما في ذلك من خلال التنظيم المشترك للفعاليات والأنشطة وعلى المستويين الاستراتيجي والمؤسسي. وعُقد معتكف لمدة يومين بين الشريكين لضمان المواءمة والتخطيط المشترك للعام المقبل.

81 - وأقام المعهد أيضا شراكات مع منظمات إقليمية من جميع أنحاء العالم، في مواضيع مثل الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والأمن متعدد الأبعاد، وتحديد الأسلحة التقليدية، والمسائل الجنسانية ونزع السلاح. ومن بين الشركاء الإقليميين رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الكاريبية، ومفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ولجنة حوض بحيرة تشاد، والمركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الدول الأمريكية. وواصل المعهد أيضا تعاونه مع معاهد البحوث والباحثين في جميع العالم، بما في ذلك مركز البحوث التحققية والتدريب والمعلومات ومؤسسة العالم الآمن. وأقام شراكات جديدة مع مؤسسات أكاديمية، بما في ذلك جامعة سيوكيونغ في سول ومركز الدراسات الاستراتيجية الدولية في إسلام أباد. وتعاون المعهد أيضا مع مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة للتشارك في تنظيم حلقة عمل بشأن المنظورات الأمنية الإقليمية.

82 - وفي عام 2024، يقوم المعهد بتجديد برنامج الزمالات الخاص به. ويُدعَى كبار الزملاء لإثراء الحياة الفكرية للمعهد وقاعدة معارفه بمنظورات وأفكار جديدة ومتنوعة بشأن التحديات الحاسمة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

تعبئة الموارد

83 - سُجل للمعهد عام قياسي آخر في عام 2023، فقد حقق أعلى إيرادات من المانحين على الإطلاق بلغت 342 535 12 دولارا (مقارنة بمبلغ 076 856 7 دولارا في عام 2022) وأكبر عدد من المانحين وأكثرهم تنوعا في تاريخ المعهد بلغ 37 مانحا (33 في عام 2022). ويشهد النمو المستمر للمعهد على فعالية استراتيجيته الجديدة لتعبئة الموارد، حيث تشارك جميع فروع المعهد الآن، تحت القيادة الاستراتيجية للمدير، في جمع التبرعات طوال العام.

84 - وانخفضت نسبة المساهمات غير المخصصة من 8 في المائة في عام 2022 إلى 6 في المائة في عام 2023. وكرر مجلس أمناء المعهد في اجتماعه في كانون الثاني/يناير 2024 نداءه إلى جميع الدول الأعضاء أن تواصل تقديم تبرعات مالية إلى المعهد، تكون إن أمكن متعددة السنوات، وشجعها بقوة على عدم تخصيص كل تبرعاتها أو جزء منها لأغراض محددة للحفاظ على استمرارية المعهد واستقلاليته وحياده وجودة ما يضطلع به من أعمال على المدى الطويل.

85 - وفي عام 2023، أصبح المعهد مؤهلا للتقدم بطلب لمراجعة معامل المساعدة الإنمائية الرسمية المطبَّق عليه. وقد حظي الطلب الناجح بدعم العديد من الدول الأعضاء، وتولت كندا تقديمه. وأدى ذلك إلى زيادة المعامل بنسبة 36 في المائة اعتبارا من عام 2024، مقارنة بنسبة 27 في المائة خلال السنوات الخمس السابقة. وتقرَّر أن يكون عمل برنامج الأسلحة التقليدية والذخيرة التابع للمعهد ومشروعه المتعلق بإدارة حالات الخروج من النزاعات المسلحة مؤهلا بنسبة 100 في المائة للحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية. وتعد هذه خطوة في الاتجاه الصحيح بالنسبة للدول الراغبة في تقديم مساهمات غير مخصصة للمعهد أو لدعم هذه المجالات على وجه الخصوص.

86 - وأبرم المعهد في عام 2023 ست اتفاقات جديدة متعددة السنوات، ووقّع بالفعل ثلاث اتفاقات في الربع الأول من عام 2024، مما يمنحه مرونة في التخطيط والتنفيذ التشغيلي.

87 - وبلغت قيمة الإعانة المالية المقدمة للمعهد من الميزانية العادية المعاد تقديرها سنويا 100 742 دولار في عام 2023 (500 683 دولار في عام 2022) وأتاحت بعض الاستقرار المالي الذي تشتد الحاجة إليه. وبما أن هذا المبلغ يمول وظيفتين فقط من وظائف المعهد ويمثل أقل من 8 في المائة من إجمالي العمليات في عام 2023، فإن المعهد ينظر في تقديم طلب زيادة إلى الجمعية العامة في الوقت المناسب.

88 - وتمشيا مع الممارسة المتبعة، قدم المعهد في عام 2023 إحاطات للمانحين الذين يموّلونه من خلال منتديات المانحين نصف السنوية والمناقشات الثنائية المنتظمة. وتفاعل أيضا مع القطاع الخاص والشركاء من المؤسسات الخيرية استنادا إلى مبادئه التوجيهية المنقحة والمحيَّنة للتفاعل مع الجهات الفاعلة من غير الدول.

الموارد والنفقات

89 - بلغ إجمالي الإيرادات والنفقات الفعلية لعام 2023 ما مقداره 000 899 12 دولار و 000 047 10 دولار، على التوالي (انظر المرفق الثاني، الجدول 1). ويُقارن ذلك بالإيرادات والنفقات المتوقعة لعام 2023 (انظر A/78/163) البالغة 000 276 9 دولار و 000 523 8 دولار، على التوالي. وتعزى زيادة الإيرادات عن المتوقع إلى مساهمات من مانحين جدد أو عائدين - إندونيسيا، ورومانيا، والكرسي الرسولي، وليبريا، واليابان والمنظمة الدولية للهجرة، واليونيسف - ومساهمات أكبر من المتوقع من ألمانيا، وكندا، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي. وكانت النفقات أعلى من المتوقع بنسبة 18 في المائة بسبب إدماج المشروع المتعلق بإدارة حالات الخروج من النزاعات المسلحة، وإنشاء المرحلة الثانية من مشروع إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والنمو في برامج الأسلحة التقليدية والأمن والتكنولوجيا وفي مسار العمل المتعلق بأسلحة الدمار الشامل المتصلة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وكانت الإيرادات من المانحين المرحّلة في نهاية عام 2023 مرنة وستُستخدَم في عامي 2024 و 2025.

90 - وترد تفاصيل التبرعات والتحويلات الأخرى من كيانات منظومة الأمم المتحدة في عام 2023 والربع الأول من عام 2024 في المرفق الثاني، الجدول 3.

91 - وعلى مدار العام، رصد المعهد حالته المالية لكفالة ألا تتجاوز النفقات الإيرادات. وشملت الضوابط تعزيز عملية الميزنة السنوية، وتقديم خطة تكاليف سنوية إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، وتقديم إحاطات مالية نصف سنوية إلى مجلس أمنائه ومانحيه، وإجراء عمليات استعراض للميزانية التنفيذية كل ثلاثة أشهر، وتقديم تحديثات شهرية للوحة المتابعة المالية للمعهد، ووضع ضوابط داخلية أكثر إحكاما.

ومضى المعهد أيضا، بالتعاون مع إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، في تعزيزه رصد الضوابط الداخلية، مما أدى إلى تحقيق درجات عالية في جميع المؤشرات ذات الصلة.

ثالثا - برنامج العمل والخطة المالية لعامي 2024 و 2025

92 - وافق مجلس الأمناء على برنامج العمل لعام 2024 في اجتماعه المعقود في حزيران/يونيه 2023 (انظر A/78/287). وهو يبين خطط العمل المحدثة للبرامج البحثية التي وضعها المعهد، ويُسترشد فيه بثلاث أولويات شاملة هي: (أ) تعزيز عمليات نزع السلاح المتعددة الأطراف لأهداف منها معالجة آثار التكنولوجيات الجديدة؛ (ب) مواصلة تنفيذ مبادرة خطة الأمين المعنونة "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح"، مع التركيز على الجهود الرامية إلى الحد من أثر العنف المتصل بالأسلحة على المدنيين؛ (ج) توسيع نطاق تواصل المعهد في شتى مناطق العالم، بوسائل من بينها الأشكال الشاملة للجميع والتفاعلية على الإنترنت. وسيركز المعهد، تمشيا مع ولايته، على البحوث الطويلة الأجل والاستشرافية وسينظر في الصلات الأوسع نطاقا بين نزع السلاح، ومنع نشوب النزاعات، والتنمية، والأمن العالمي.

93 - ولضمان الحصول باستمرار على نواتج بحثية مؤثرة وعالية الجودة وإيجاد إدارة موجهة نحو النتائج، يواصل المعهد تنفيذ خطته البحثية الاستراتيجية للفترة 2022-2025 التي وُضعت في عام 2021. ويقوم بذلك بتطبيقه عملية استعراض مستمرة تشمل الممارسات الفصلية لاستعراض التنفيذ ورصد الأثر وإعداد التقارير. وستوضع في عام 2024 الخطة البحثية الاستراتيجية المتعددة السنوات المقبلة للمعهد وما يوازيها من خطط عمل لفرادى البرامج لتغطية الفترة 2025-2030.

94 - وتشير التقديرات إلى أن تنفيذ برنامج عمل المعهد لعامي 2024 و 2025 سيكلف نفقات قدرها 12,1 مليون دولار و 12,3 مليون دولار على التوالي، كما هو مبين في المرفق الثاني، الجدول 1.

95 - ولضمان الاستقرار المالي والاستدامة المالية، سيواصل المعهد تخصيص مبلغ لا يقل عن 15 في المائة من ميزانيته السنوية لتلبية احتياجات السيولة التشغيلية، التي تتألف من إيرادات تكاليف دعم البرامج والأموال غير المخصصة.

رابعا - خاتمة

96 - في بيئة أمنية متزايدة التعقيد ومثيرة للجدل بشكل متزايد، تصير الحاجة إلى البحوث المستقلة والمستندة إلى الأدلة والاستشرافية التي يجريها المعهد بشأن بعض التحديات الأمنية الأكثر إلحاحا في العالم والطلب عليها أكثر وضوحا من ذي قبل. وتزويد جميع الدول بما يلزم من أدوات ودراية فنية للمشاركة بفعالية في عمليات تحديد الأسلحة ونزع السلاح المتعددة الأطراف، وتوفير مساحات شاملة للحوار المثمر بين مجموعة متنوعة حقا من الجهات الفاعلة في أوقات التوتر العالمي، وبناء القدرات والثقة في المجالين العام والخاص كلها عوامل تدفع إلى إحداث تغيير عملي في كل منطقة من مناطق العالم وتظهر مساهمة المعهد الحيوية في النطاق الأوسع لدبلوماسية السلام والأمن العالميين. وبالفعل، وكما أشار الأمين العام في كلمته أمام مؤتمر نزع السلاح في فبراير/شباط 2024، "على الرغم من المأزق الدبلوماسي الحالي ... يكون أكثر أدوات نزع السلاح فعالية هي الدبلوماسية الشاملة للجميع. ونحتاج هذه الدبلوماسية الآن، احتياجا مستعجلا".

97 - وفي عام 2023، اقتربت عقارب "ساعة نهاية العالم" الرمزية، أكثر من أي وقت مضى، من الإيذان بحلول منتصف الليل، وازداد الطلب على عمل المعهد ازديادا ملحوظا. وفي الوقت ذاته، جاء الدعم المالي من مجموعة المانحين الأكبر والأكثر تنوعا في تاريخ المعهد. ورغم التآكل السائد في هيكلية نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، فقد مكّن الأمرُ المعهدَ من توسيع أنشطته البحثية وخدماته الاستشارية وأعماله في مجال بناء القدرات وتأثيره العالمي بشكل كبير، من خلال إطلاق خمس أدوات رقمية جديدة وإنتاج حجم غير مسبوق من الفعاليات والمخرجات البحثية.

98 - ومع ذلك، مازال المعهد يعتمد بشكل يكاد يكون حصريا على التبرعات في جميع أعماله البرنامجية. وقد أدى المشهد الجيوسياسي الحالي إلى زعزعة استقرار بيئة التمويل الطوعي، واستمر التمويل غير المخصص في الانخفاض. وتشكل هذه المسائل تهديدا لاستقلالية المعهد ولاستدامة وظائفه البحثية القانونية وقدرته على دعم المجتمع الدولي بما يتمشى مع الطلب العالمي المتزايد. وعلى هذا النحو، من المهم أكثر من أي وقت مضى أن يتلقى المعهد دعما مجديا من الإعانة المقدمة من الميزانية العادية ومن الدول الأعضاء في جميع المناطق، لا سيما عندما يكون ذلك الدعم متعدد السنوات وغير مخصص. وبفضل هذا الدعم، وباستمرار حماس وتفاني موظفي المعهد وشركائه المتنوعين، يمكنه أن يواصل إنجاز مهمته المتمثلة في بناء عالم أكثر أمنا للجميع، وسيمضي في ذلك.

المرفق الأول

مذكرة تفسيرية للمرفقات المالية

تستند جميع الأرقام الواردة في المرفق الثاني، باستثناء التبرعات، إلى بيان الأمم المتحدة للأداء المالي لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح لعام 2023.

الإيرادات

التبرعات	التبرعات، بالنقود والسلع العينية
	التبرعات من غير الدول الأعضاء
التحويلات والمخصصات الأخرى	المخصصات من الصناديق الأخرى
	الإعانة المالية المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة
	المخصصات من كيانات النظام الموحَّد للأمم المتحدة
إيرادات الاستثمار	إيرادات الاستثمار
	فوائد الأرصدة المصرفية
	المكاسب (الخسائر) المتحققة في السوق
	المكاسب (الخسائر) غير المتحققة في السوق
الإيرادات الأخرى	مكاسب صرف العملات الأجنبية
	إيرادات متنوعة أخرى

المصروفات

مرتبات الموظفين	عقود الموظفين التي تديرها الأمانة العامة للأمم المتحدة
وبدلاتهم واستحقاقاتهم	مرتبات الموظفين وأجورهم وبدلاتهم، بما فيها الضرائب ومنحة التعليم، وإجازة زيارة الوطن، وزيارة الأسرة، والراحة والاستجمام، والسفر المتصل بمنحة التعليم
	تعويضات وبدلات فئة المساعدة المؤقتة العامة
عقود وأتعاب الخبراء الأخرى	فرادى المتعاقدين وفرادى الخبراء الاستشاريين الذين تتولى إدارة شؤونهم الأمانة العامة للأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

المِنَح والتحويلات الأخرى	المنح المباشرة وغيرها من التحويلات إلى وكالات وشركاء التنفيذ والكيانات الأخرى
السفر	سفر الموظفين
	سفر الأفراد المستعان بهم كخبراء
	سفر الممثلين
مصروفات التشغيل العامة	الإيجار والمرافق العامة
	الخدمات التعاقدية

المرفق الثاني

الجدول 1

الإيرادات والمصروفات الفعلية لعام 2023 والربع الأول من عام 2024، والإيرادات والمصروفات المتوقعة لعامي 2024 و 2025

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البيان	*2023*	*الربع الأول من عام 2024*[أ]	*2024*	*2025*
الرصيد الافتتاحي	**7 338**	**10 190**	**10 190**	**8 599**
الإيرادات				
التبرعات	10 531[ب]	8 202	9 493	8 424
التحويلات والمخصصات الأخرى	2 004	925	926	835
إيرادات الاستثمار	3	–	6	6
الإيرادات الأخرى	361	–	50	50
مجموع الإيرادات	**12 899**	**9 127**	**10 475**[ج]	**9 315**
المصروفات				
مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم	2 226	497	1 845[د]	1 882
عقود وأتعاب الخبراء الأخرى	3 626	1 620	6 039[هـ]	6 364
المِنَح والتحويلات الأخرى	1 432	25	660[و]	673
السفر	770	212	1 018[ز]	1 038
مصروفات التشغيل العامة	1 160	278	1 407[ح]	1 231
تكاليف دعم البرامج	833	782	1 097[ط]	1 119
مجموع المصروفات	**10 047**	**3 414**	**12 066**	**12 307**
الفائض/(العجز) للفترة	**2 852**	**5 713**	**(1 591)**	**(2 992)**
الرصيد الختامي	**10 190**	**15 903**	**8 599**	**5 607**

(أ) الوضع حتى 5 نيسان/أبريل 2024؛ وهو قابل للتغيير حتى اختتام الفترة المحاسبية لآذار/مارس 2024.

(ب) يشمل التبرعات المتعهد بها في عام 2021 أو 2022 والتي كانت مستحقة القبض في عام 2023، ولا يشمل التبرعات التي تم التعهّد في عام 2023 بتقديمها في سنوات مقبلة.

(ج) يبلغ إجمالي الدخل المتوقع المتحفظ حوالي 10,5 مليون دولار، أي بزيادة 1,3 مليون دولار عن الإجمالي المتوقع للربع الأول من عام 2024.

(د) انخفاض متوقع بحوالي 000 400 دولار مقارنة بعام 2023 بسبب الوفورات المتوقع تحقيقها من الوظائف الشاغرة وبسبب زيادة في استخدام أموال تكاليف الدعم البرنامجي لتغطية تكاليف الموظفين المؤسسيين.

(هـ) زيادة متوقعة بقيمة 2,4 مليون دولار تقريبا مقارنة بعام 2023 بسبب الزيادة في عدد الموظفين على أساس التفرغ (من 58 موظفا في عام 2023 إلى 71 موظفا في 5 نيسان/أبريل 2024) وغيرهم من الموظفين.

(و) نقصان قدره 000 800 دولار تقريبا مقارنة بعام 2023 بسبب نقل إدارة المشروع المتعلق بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى المعهد.

(ز) زيادة متوقعة بحوالي 000 200 دولار في نفقات السفر مقارنة بعام 2023 بسبب الزيادة في العمليات.

(ح) زيادة متوقعة بحوالي 000 200 دولار مقارنة بعام 2023 بسبب الزيادة في العمليات.

(ط) زيادة تناسبية في تكاليف دعم البرامج تبلغ حوالي 000 300 دولار وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة المعمول بها.

الجدول 2

تكاليف دعم البرامج والإيرادات والمصروفات لعام 2023

(بدولارات الولايات المتحدة)

الإيرادات[أ]	833 112
المصروفات	
الموظفون المؤسسيون	392 297
خدمات مكتب الأمم المتحدة في جنيف[ب]	221 736
مجموع المصروفات	**614 033**
الرصيد الختامي[ج]	**219 079**

(أ) يُطبَّق المعدل القياسي لتكاليف الدعم البرنامجي البالغ 13 في المائة على معظم الإيرادات من المانحين باستثناء الأموال المقدمة من ليبريا والاتحاد الأوروبي ووكالات الأمم المتحدة، التي يُطبَّق عليها معدل 7 في المائة.

(ب) تكلفة رسوم الخدمات غير المباشرة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف.

(ج) يُرحَّل جزء من الرصيد الختامي لعام 2023 ويضاف الباقي إلى احتياطي السيولة التشغيلية للمعهد.

الجدول 3

تفاصيل التبرعات لعام 2023

(بدولارات الولايات المتحدة)

البيان	*2023*	*الربع الأول من عام 2024*[أ]
ألف – التبرعات		
كندا[ب]	389 369	944 090
الصين	25 000	–
تشيكيا	13 915	–
الاتحاد الأوروبي[ج]	1 382 061	1 401 033
فنلندا[د]	150 605	109 649
فرنسا	299 810	53 362
ألمانيا[هـ]	3 603 276	1 629 472
الكرسي الرسولي	4 048	–
هنغاريا[و]	5 252	–
إندونيسيا	20 000	–
العراق	3 000	–
أيرلندا	263 924	10 400
إيطاليا	109 649	–
اليابان	32 834	82 787
كازاخستان	10 000	–

البيان	*2023*	*الربع الأول من عام 2024*[أ]
ليبريا	199 758	–
لكسمبرغ	10 627	–
هولندا (مملكة)[ز]	608 900	575 000
النرويج[ح]	402 091	539 246
باكستان	5 000	–
الفلبين	10 000	10 000
جمهورية كوريا	80 000	470 000
رومانيا	67 486	–
الاتحاد الروسي	100 000	100 000
إسبانيا	158 228	–
السويد	179 759	–
سويسرا[ط]	910 000	210 000
تركيا	3 000	–
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية[ي]	86 007	–
الولايات المتحدة الأمريكية[ك]	1 182 983	1 852 131
أمانة معاهدة تجارة الأسلحة[ل]	15 057	–
شركة مايكروسوفت	200 000	215 000
المجموع الفرعي، ألف	**10 531 639**	**8 202 170**
باء – التحويلات والمخصصات الأخرى		
منظمة "هالو ترست"	(6 952)	–
التمويل العابر لمنظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات[ن]	116 156	–
المنظمة الدولية للهجرة	71 113	–
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	303 493	86 497
جامعة الأمم المتحدة	313 768	–
مكتب شؤون نزع السلاح[س]	464 025	75 100
الإعانة المالية المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة	742 100	763 700
المجموع الفرعي، باء	**2 003 702**	**925 297**
المجموع	**12 535 342**	**9 127 467**

(أ) يُتوقَّع الحصول على مبلغ إضافي قدره 1,3 مليون دولار، معظمه من المانحين الأساسيين المنتظمين مثل أيرلندا والسويد وسويسرا وفرنسا.

(ب) يشمل مبلغا قدره 103 81 دولارات تعهدت كندا في عام 2021 بتقديمه في عام 2023. وهذا لا يشمل مبلغا إضافيا قدره 266 308 دولارات تم التعهد في عام 2023 بتقديمه في عام 2024.

(ج) جزء من المساهمات المشروطة المتعددة السنوات المقدمة من الاتحاد الأوروبي التي يبلغ مجموعها 3,6 ملايين دولار. ويُعترف بالإيرادات خلال فترة المشروع كلما تم توفير سلع أو خدمات محددة وفقا لشروط الاتفاق.

(د) يشمل مبلغا قدره 899 98 دولارا تعهدت فنلندا في عام 2022 بتقديمه في عام 2023.

(هـ) لا يشمل مبلغ 1,6 مليون دولار الذي تعهدت ألمانيا في عام 2023 بتقديمه في عام 2024.

(و) يشمل مبلغا قدره 252 5 دولارا تعهدت هنغاريا في عام 2022 بتقديمه في عام 2023.

(ز) جزء من المساهمة المتعددة السنوات من مملكة هولندا بقيمة 2,3 مليون دولار. وهو لا يشمل مبلغا إضافيا قدره 1,2 مليون دولار تم التعهد في عام 2022 بتقديمه في عامي 2024 و 2025.

(ح) جزء من المساهمة المتعددة السنوات من النرويج بقيمة 1,2 مليون دولار. وهذا لا يشمل مبلغا إضافيا قدره 182 804 دولارا تم التعهد في عام 2023 بتقديمه في عامي 2024 و 2025.

(ط) يشمل مبلغين قدرهما 000 60 دولار تعهدت سويسرا في عام 2021 بتقديمهما في عام 2023 و 000 180 دولار تعهدت في عام 2022 بتقديمه في عام 2023. وهذا لا يشمل مبلغا إضافيا قدره 000 150 دولار تم التعهد في عام 2023 بتقديمه في عام 2024.

(ي) يشمل مبلغا قدره 007 86 دولارات تعهدت المملكة المتحدة في عام 2022 بتقديمه في عام 2023.

(ك) جزء من مساهمة متعددة السنوات من الولايات المتحدة بقيمة 5,2 ملايين دولار. ولا يشمل 1,8 مليون دولار تم التعهد في عام 2022 بتقديمه في عامي 2024 و 2025 و 1,2 مليون دولار تم التعهد في عام 2023 بتقديمه في عامي 2024 و 2025.

(ل) يشمل مبلغا قدره 057 15 دولارا تعهدت أمانة معاهدة تجارة الأسلحة في عام 2022 بتقديمه في عام 2023.

(م) تخفيض مبلغ 952 6 دولارا من مساهمة قدرها 952 18 دولارا تعهدت بها منظمة "هالو ترست" في عام 2021.

(ن) أموال مقدمة من فرنسا لتحويلها لمرة واحدة إلى منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات.

(س) يشمل مبلغا قدره 200 32 دولار تم التعهد في عام 2021 بتقديمه في عام 2023، ومبلغا قدره 200 32 دولار تم التعهد في عام 2022 بتقديمه في عام 2023. وهذا لا يشمل مبلغا إضافيا قدره 600 96 دولار تم التعهد في عام 2021 بتقديمه في عامي 2024 و 2025.

المرفق الثالث

تخصيص واستخدام الإعانة المالية المقدمة من الميزانية العادية لعام 2023

(بدولارات الولايات المتحدة)

المخصصات	742 100
الاستخدام	
مدير (مد-2)	373 093
مسؤول تنفيذي (ف-5)	286 251
إحاطات فصلية	37 117
ثلاث فعاليات غير خاصة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	38 135
المجموع، الاستخدام	**734 596**

المرفق الرابع

ملاك الموظفين لعام 2023

البرنامج/المسمى الوظيفي	*الرتبة*	*عدد الموظفين*
الوظائف المؤسسية		
مدير	مد-2	1
نائب مدير	مد-1	1
مسؤول تنفيذي	ف-5	1
موظف اتصالات	ف-4	1
باحث أول/موظف اتصالات في نيويورك	ف-4	1
موظف لشؤون المالية والميزانية	ف-3	1,5
موظف فني مبتدئ	ف-2	2
أخصائي اتصالات	ف م د-2	1
مساعد فريق/مساعد شخصي للمدير	خ ع-4	0,5
المجموع الفرعي		**10**
الأسلحة والذخائر التقليدية		
رئيس البرنامج	ف-4	1
موظف لشؤون المالية والميزانية	ف-3	0,5
باحث أول	ف م د-3	2
باحث	ف م د-2	3,5
باحث معاون	ف م د-1	5
مساعد لشؤون البرامج	ف م د-1	1
المجموع الفرعي		**13**
أسلحة الدمار الشامل		
رئيس برنامج	ف-4	1
موظف لشؤون المالية والميزانية	ف-3	0,5
باحث أول	م ف د-4	1
باحث أول	ف م د-3	1
باحث	ف م د-2	2
باحث معاون	ف م د-1	2
مساعد لشؤون البحوث	ف م د-1	0,5
المجموع الفرعي		**8**
أمن الفضاء		
باحث معاون	ف م د-1	1
مساعد لشؤون البحوث	ف م د-1	1
المجموع الفرعي		**2**

البرنامج/المسمى الوظيفي	*الرتبة*	*عدد الموظفين*
الأمن والتكنولوجيا		
رئيس برنامج	ف-4	1
موظف لشؤون المالية والميزانية	ف-3	0,5
باحث أول	ف م د-3	1
باحث	ف م د-2	5,5
باحث معاون	ف م د-1	1
مساعد لشؤون البرامج	ف م د-1	1
مساعد فريق	خ ع-4	0,5
المجموع الفرعي		**10,5**
المسائل الجنسانية ونزع السلاح		
رئيس برنامج	ف-3	1
باحث	ف م د-2	1
المجموع الفرعي		**2**
إدارة حالات الخروج من النزاعات المسلحة		
رئيس مشروع	ف م د-3	1
باحث أول	ف م د-3	1
باحث	ف م د-2	2
موظف إداري معاون	ف-2	0,5
باحث معاون	ف م د-1	3
المجموع الفرعي		**7,5**
إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط		
رئيس مشروع	ف م د-3	1
منسق مشاريع	ف م د-2	1
باحث	ف م د-2	1
باحث أول	ف م د-2	1
موظف إداري معاون	ف-2	0,5
مساعد لشؤون البحوث	ف م د-1	0,5
المجموع الفرعي		**5**
المجموع		**58**

مختصرات: ف م د: اتفاق فرادى المتعاقدين الدوليين.